

الاموال النفطية والتنمية الاقتصادية الاقليمية

د. ابراهيم عويس *

مقدمة :

اصبح موضوع تراكم الاموال النفطية لدى بعض البلدان المصدرة للبتترول خلال السنوات الاخيرة من بين المسائل الهامة في ميادين التمويل الدولية وفي الحوار بين الشمال والجنوب وفي الاقتصاد السياسي الاقليمي وكذلك في السياسات القومية والدولية . وهناك نواح عديدة تتعلق بمسألة فوائض الاموال النفطية ذات ابعاد متعددة وتأثيرات متداخلة ومتبادلة .

والهدف من هذا البحث هو التأكيد على ان استخدام الفوائض المالية البترولية في التنمية الاقتصادية هو افضل سبيل فعلي يمكن للبلدان المصدرة للنفط ان تسير به وتحققه ، ولا تتطلب الادلة التي ينطوي عليها هذا التحليل التحقيق الدقيق في تحويل وفي التصرف بالاموال الانمائية لهذه البلدان فقط ، بل دراسة شاملة ومتطورة للتغيرات التي طرأت على تكوين المؤسسات المصرفية التابعة لمنظمة الاقطار المصدرة للبتترول ، واثار البتترول على صعيد الاسواق المصرفية واسواق الاستثمار الدولية ونمو الخبرة المالية المصاحبة لها وبوجه عام فيما يتعلق بقدرة كل من بلدان العالم الثالث والرابع على المساومة والتصدي لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية لدى البلدان الاكثر نموا .

لذا فان الاستنتاجات التي تم التوصل اليها فيما يخص بطبيعة وحركة مستثمري الاوبك ستعتمد على الاطار العلمي الذي ستنم من خلاله رؤية البحث والتحقيق ، اي هل ستعتمد على المعايير السياسية والمعايير التنافسية الاقتصادية البحتة ام المعايير الاقتصادية السياسية الكلية .

ويفسر المخطط المتبع في هذا البحث طبيعة الفوائض المالية البترولية وتصريفها . وسيبين التحليل ان المستثمر من مجموعة الاوبك هو في بعض الحالات « رجل اقتصادي » يسعى لزيادة ارباحه وانسان كفؤ وفعال بالقدر المتعلق بالمدى القصير . اما الجزء الثاني فسيخصص للتحقيق في التنمية المحلية والاقليمية . وسيتبعه مناقشة النظرية القائمة على معايير اقتصادية واجتماعية

* انظر : م.د.خ.ج.ع. العدد ٩ ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

سياسية القائلة ان المساعدات والقروض الاقليمية ستؤدي على المدى الطويل الى تحقيق المهمة الموضوعية للبلدان المصدرة للبترول على اقصى مدى ومن ثم يمكن تحسين الانتعاش الاقتصادي القومي والاقليمي والدولي .

٢ - فوائض الاموال النفطية .

في الربع الاخير من عام ١٩٧٣ قررت البلدان المصدرة للنفط ان تزيد بصورة اساسية من اسعار نفطها التي انخفضت من الناحية النقدية والواقعية خلال فترة طويلة من الزمن . وبالنسبة للناحية النقدية التي يتم تعديل القيم فيها حسب معدلات التضخم المالي فاننا نجد ان السعر المعلن انخفض من ٢١٨ دولارا عام ١٩٤٧ الى ١٨٠ دولارا عام ١٩٧٠ اي ان الانخفاض النقدي بلغ ١٧٪ (١)

ولكن لو تم تعديل القيم حسب متوسط نسبة التضخم في غالبية البلدان الصناعية في العالم لكان تقدير الانخفاض الحقيقي في اسعار النفط خلال نفس الفترة حوالي ٦٨٪ . (٢)

وبالرغم من ذلك فان الارتفاع الجوهري في اسعار النفط الذي طبق من ١ يناير ١٩٧٤ قد احدث تراكما في فوائض الاموال النفطية لدى بعض البلدان المصدرة للنفط . وطبقا للارقام التي قدمتها وزارة الخزانة الامريكية والمصادر الاخرى فان ٦٦٪ من فائض اموال الاوبك النفطية لعام ١٩٧٤ قد تراكمت في العراق والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة اي البلدان العربية في الخليج العربي . وازدادت هذه النسب المثوية الى ٨٤٪ عام ١٩٧٥ والى ٨٨٪ عام ١٩٧٦ . وبلغت اعلى نسبة من مجموع فائض الاوبك المتراكم في المملكة العربية السعودية حوالي ٣٧٪ عام ١٩٧٤ و ٥٠٪ عام ١٩٧٥ و ٥٣٪ عام ١٩٧٦ . وبلغ مقدار فائض الاموال النفطية في السعودية حوالي ٢٦ بليون دولار عام ١٩٧٤ و ٢٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ و (٢٤) بليون عام ١٩٧٦ . (٣)

واذا ما تراكمت هذه الاعادة في توزيع الدخل لدى قطاع يتميز بانخفاض الميل الحدي للانفاق لدية فان ذلك يشكل تحولا تصاعديا في توظيف الفوائض المالية وينتج عن ذلك ارتفاع في نسبة البطالة العالمية ما لم يتم تعويض الضعف في الطلب الكلي وذلك بواسطة تسيير كمية المدخرات المتزايدة حسب الطلب الاستثماري عليها . اي ان بلدان الاوبك ستنفق جزءا من دخلها على التنمية المحلية والاقليمية وذلك عن طريق استيراد البضائع والخدمات من بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي واعادة تدوير الباقي من الدخل عن طريق وسائل الاستثمار في بلدان المنظمة ذاتها وبذا يتساوى الادخار مع الاستثمار وينتج عن ذلك ثبات الطلب الكلي . وكلما انفقت بلدان الاوبك نفس المقدار في البلدان

المتخلفة التي تشتري نفطها المرتفع السعر وبقدر ما تكسبه من ذلك في صورة اعادة توزيع الدخل فان عبء اعادة التوزيع لن يؤثر على هذه البلدان ايضا .
استثمار الاموال النفطية :

من الضروري جدا في البداية ان نحدد كيف تستغل البلدان المصدرة للنفط مكاسبها النفطية ، ونظرا لان عملية بحث وسائل التنمية المحلية هي التي تسير المشكلة المتعلقة بنوعية المعايير اللازم تطبيقها على التعريف المناسب للاقتصاديات النامية ونظرا لان التنمية الاقليمية هي المجال الذي سنطرح فيه المزيد من الفرضيات والاستنتاجات المتعلقة بالدوافع ، فان الميدان المنطقي للتحقق من هذا التصرف هو ميدان الاستثمارات الخارجية لبلدان الاوبك والجدل القائم هنا طبقا للمعايير المصرفية والاستثمارية ان المستثمر من مجموعة الاوبك في الخارج قد تصرف بوجه عام على انه «رجل اقتصاد» على المدى القصير يسعى للحفاظ على القيمة الحقيقية لامواله وزيادة فوائده اذا امكن بطريقة فعالة واسلوب مستمر التطور .

ان مشكلة التصرف بفوائض الاوبك اضافة الى مشكلة ما يمكن انفاقه في الوقت الحالي تخص بالطبع تلك البلدان ذات القدرة الامتصاصية الضعيفة . واصبحت مسألة محافظ الاوراق المالية حول مكان استثمار الثروة ، المشكلة القياسية الهامة وكما هو الحال بالنسبة لاي مستثمر دولي فأنه سيفترض بالاساس ان مستثمري الاوبك يريدون الحصول على اصول حقيقية لا تهبط قيمتها على مدار الزمن مقابل مدخراتهم . وهم يريدون ضمانات ضد :

١ - الخسارة في السيولة النقدية .

٢ - مخاطر اسعار التبادل .

٣ - تدهور القيم الحقيقية بسبب التضخم .

٤ - خطر الاختلاس والمصادرة .

٥ - (الانظمة او اللوائح السلبية للسلطة المركزية) (كالتقيود المفروضة على انتقال رؤوس الاموال والعوائد والفوائد) وازدادت مشكلتهم الاستثمارية تعقيدا بسبب المسؤولية المالية الجديدة الهامة لمديري المحافظ المالية وكذلك بسبب المشاكل التنظيمية ضمن اسواق الدولار الاوروبية والمؤسسات المالية الدولية .

والحل المتطرف بالطبع ، ان يترك النفط في الابار ولا يستخرج الا بالقدر الذي يكفي لحاجة التنمية المحلية والاقليمية . (٤) اما الحل الوسط فيكون في تحديد الانتاج والاستفادة من الخبرات التي توفرها بعض الفوائض النفطية مما يبعد خطر انخفاض قيمة النفط المخزون او خطر احلال بديل للطاقة بسبب زيادة السعر وذلك لان اعضاء الاوبك من ذوي القدرة الامتصاصية العالية سيكونون اكثر استعدادا لتعويض الفرق في اجمالي الطاقة الانتاجية للنفط .

الاموال الأوروبية :

نتيجة لفرض ضريبة تسوية الفائدة التي ادت الى عدم تشجيع الشركات الاجنبية من الاستلاف في الولايات المتحدة ، ونتيجة لقيود المنظمة الفدرالية لادارة الاستثمار التي تمنع الامريكيين المتعددي الجنسية من نقل كمية معينة من رأس المال الى خارج الولايات المتحدة وكذلك القانون السابع عشر الذي يحدد سقف معدلات الفائدة بهدف توفير القروض الى صغار المقترضين بفوائد منخفضة ونتيجة لعدة اسباب اخرى فقد ولدت وحدة الدولار الاوروبي ونمت حتى بلغت ٨٦ بليون دولار امريكي في عام ١٩٧٢ . (٥) واستقر هذا الدولار في لندن حيث تمتاز سياسات المؤسسات المركزية المالية بالمرونة ، واصبح عرضة للانتقال بمجرد تلقى اشارة التلكس ويتجاوب مع تغيرات اسعار الفائدة وقابلا للانتقال من عملة الى اخرى كحاجز ضد اي انخفاض محتمل في قيمة العملات وبذا انضم بطريقة لا ارادية الى بقية عملات السوق الاوروبية .

وحدث فعلا ما كان يخشاه مراقبو سوق الدولار الاوروبي ففقد بدأ الوضع غير المستقر يتفاقم حين بدأ المدراء الماليون في الاوبك بوضع فائض عوائدهم الجديدة على صورة موجودات مالية لمد قصير اما ودائع تحت الطلب او اوراق الخزانة الاجنبية . ومن بين ال ٤٣ بليون دولار الى ٤٧ بليون دولار التي استثمرتها البلدان المصدرة للبترول خلال الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٧٤ وظف ٣٧ بليون دولار في استثمارات ذات امد قصير . (٦) ووظف نصف فائض الاوبك القابل للاستثمار لعام ١٩٧٤ - ٢٧ بليون دولار تقريبا - على صورة ودائع لدى البنوك . (٧) ووجدت سياسة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الاوروبية في صورة ودائع تحت الطلب حماسا قليلا لدى رجال المصارف الذين اجبروا على « الاستدانة لفترة قصيرة والاقتراض لفترة طويلة » . (٨) وادرك مستثمرو الاموال النفطية حقيقة هذا الاعتراض لكنهم كانوا يبحثون عن ضمان لمكاسبهم الكبيرة كما ان الاستثمارات على المدى القصير بمعدلات الفائدة المرتفعة تعطي مكاسب جيدة وهي مرنة فيها بتعلق بالسيولة وانخفاض قيمة العملة واقل تعرضا للتأمين او اية قيود سلبية . كما انها توفر السرية التامة التي كانت مفيدة جدا خلال فترة التغير هذه . . والشيء الوحيد الذي لم يقدر هؤلاء المستثمرون على ضمانه هو تدهور القيم الحقيقية للعملة بسبب التضخم .

وكان هنالك خطر احتمال قيام مودعي الاوبك بسحب ودائعهم دون اعطاء انذار مسبق مما سيلحق الضرر بالنظام المصرفي الا انه كان من المحتمل ان يقوموا باعادة ايداع اموالهم في مكان اخر في النظام المصرفي . ولم ينجم عن اجراء الاقتراض على اساس توظيف الاموال النفطية للمدى القصير حدوث التصدعات

المتوقعة وذلك لان المدد الثابت من الاموال النفطية حول جميع هذه الاموال الى ودائع على المدى الطويل . (٩) وفي الوقت الذي لا يقدر اي بنك مركزي بمفرده ان يكون « الملجأ الاخير للاقراض » فان جميع البنوك المركزية معا قادرة على القيام بذلك » والظاهر ان باستطاعتها الان معالجة هذه المسألة تماما . ففي يوليو وسبتمبر ١٩٧٤ اعلن ان العديد من البنوك المركزية ستشكل البنوك التجارية التي تقع في اية ضائقة مالية وانها وزعت هذه المسؤولية فيما بينها لبعض البنوك التجارية » . (١٠)

ولقد اظهر المدراء المليون للابوك بدورهم مرونة كبيرة في توزيع اماكن وضع فوائض اموالهم . ففي سوق الدولار الاوروبي بلندن اتسعت دائرة البنوك المختارة التي تتلقى الودائع المباشرة من (١١) اسما الى ما يربو عن الستين . ونتيجة لذلك ازدادت طاقة الاسواق الاوروبية لاستيعاب التدفق الشهري من عوائد النفط بصورة كبيرة . (١١)

اما العامل الثاني لعدم استقرار سوق الدولار الاوروبي فيرجع الى تعويم اسعار الصرف واحتمال قيام مدراء الابوك في اي وقت باغراق ما يمتلكونه من الدولارات سعيا وراء تخفيض قيمة الدولار وذلك في محاولة لمنع تكرار نفس الخسائر التي سببتها انخفاضات عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ومن الطبيعي الا تكون اجراءاتهم هي الوحيدة التي تحدد قوة او ضعف عملة الدولار ، فعلى سبيل المثال وخلال فترة ١٩٧٤ حين كانت الابوك تمتلك حصة كبيرة من فوائضها على صورة ودائع قصيرة الاجل بالدولارات ، وحيث كانت البلدان المستهلكة للنفط المصابة بعجز مالي تسعى للحصول على الدولارات باية وسيلة لدفع القوائم المستحقة عليها من النفط ، دبرت الولايات المتحدة عملية تخفيض في اسعار النقد القصيرة الاجل بينها بقيت معدلات الفائدة في اوروبا مرتفعة . « وادت عملية توسيع الفروقات بين معدلات الفائدة المحلية والاجنبية الى تشجيع انتقال المحافظ المالية من الاصول المخصصة بالدولارات على تخفيف عبء اعادة التدوير على الاقتصاديات الاوروبية (١٢) . لكن مع ازدياد نمو الفوائض قد يجد مدراء الابوك ان الجهود المبذولة لمنع خسائر ناجمة عن انخفاض قيمة العملة بواسطة تحويل اموالهم من العملات الضعيفة الى العملات القوية ستؤدي فقط الى تفاقم عدم التوازن وزيادة نقص قيمة موجوداتهم وذلك برفع اسعار العملات الاخرى . وفي هذا السياق فان الاستثمارات القصيرة الاجل ستقدم على نحو متزايد الحماية المحدودة فقط . واما البديلان الاخران فهما استثمار الموجودات الحقيقية والتي توفر الحماية ضد التضخم ، وحقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن قروض مقدمة الى المؤسسات الدولية يعاد دفعها بالعملة المرغوب فيها وتوفر الحماية ضد تقلبات بعض العملات المعينة لكنها لا توفر الحماية ضد انخفاض قيمة النقد

العامه ، وكما يبدو فان فائدة حقوق السحب الخاصة غير وشيكة حتى الان .
والمشكلة الثالثة لاستثمارات الاوبك القصيرة الاجل الكبيرة انها تؤدي
الى تخفيض سعر الخصم القصير الاجل . اضافة الى ذلك فان الركود العالمي
لا يعني فقط انخفاض مبيعات النفط بل انخفاض عدد المدينين المستحقين الثقة
الذين سيطلبون قروضا من فائض ودائع هذه العوائد . ونتيجة لذلك انخفضت
معدلات ودائع الدولار الاوروبي من اعلى نسبة وصلت لها في اغسطس ١٩٧٤
وبلغت ١٤٪ الى اقل نسبة لها في مارس ١٩٧٥ وبلغت ٦٪ وفي منتصف العام
بلغت ٧٪ ومع ذلك فهي اقل بنسبة ٢٪ من مردود السندات المساهمة المحلية
بالولايات المتحدة . (١٣)
اعادة التدوير :

ان اعادة التدوير من وجهة نظر الاوبك تعني بالطبع موافاة الشروط
الخمس المذكورة سابقا للحفاظ على القيمة الحقيقية للموجودات الفائضة .
وتبقى مشكلة اعادة التدوير طالما كان هنالك فوائض من الاموال النفطية،
ومن المتوقع ان تبلغ هذه الفوائض حوالي ٢٥٠ بليون دولار بحلول عام ١٩٨٠
حين تنبأ بعض اعضاء الاوبك بالبدء بظهور العجز المالي نظرا لان طاقتهم الامتصاصية
تفوق مكاسبهم النفطية . ومن الجدير بالذكر على اية حال انه اذا ما استثمرت
الفوائض خلال عام ١٩٨٠ فانها ستصل الى حوالي ٥٪ فقط من قيمة جميع
الاسهم والسندات في البلدان الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
او ٢٪ من قيمة الاصول الثابتة . (١٤)

وهذا الاتجاه نحو المناخ الاستثماري الحر يؤيده ايضا المستثمرون
التنفيذيون للخرانة في الولايات المتحدة الذين ادلوا بشهادتهم امام اللجنة
الفرعية لمجلس الشيوخ (١٥)، والمستقلون مثل صندوق القرن العشرين
للمهمات الخاصة (١٦) ويرى مساعد وزير الخزانة بارسكي ان نوايا الاوبك
تركز بكل بساطة على تنويع توظيف الاموال :

على الرغم من ان الخطوات الاستثمارية تختلف بين بلدان الاوبك فان
كلا منها يركز على عوائد الاستثمار وليس على السيطرة . فالكويت وبلدان
الخليج والمملكة العربية السعودية الذي يتنبأون بتراكم العوائد في المستقبل
بحجم يفوق توظيفها محليا ينظرون الى افاقهم الاستثمارية على المدى الطويل .
والكويتيون من اكثر الناس حنكة ولديهم من افضل الخبراء في ميدان الاستثمار
الخارجي الذي اجتمعت بهم وهم يدرسون المنظور الكلي لتحقيق الفائدة من
فرص الاستثمار على المدى الطويل : من السندات العامة الى العقارات . (١٧)
ولعل الاهتمام في اعادة التدوير الثانوي يكمن في ان بعض البلدان اكثر
استحقاقا للاقراض ولديها اسواق رؤوس الاموال المتطورة او ان لها القدرة
الناجحة على المنافسة في التجارة العالمية مما سيجذب لها مقدارا من استثمارات

الايوبك اكثر من جيرانها الذين يحتاجون الى الدولارات لشراء النفط والسيولة لتسيير اعمالهم . ولكن طبقا للمعايير المصرفية فإن الاقوى هو الذي يستطيع الحصول على تمويل رأس المال . وبإمكان تصدير هذه البلدان أن تصدر المزيد من سلعها لبلدان الاوبك او انها تصدر الكثير وتستورد القليل من غير بلدان الاوبك التي تتلقى غالبية الاموال التي اعيد تدويرها . وقد ينتج عن الجهود المبذولة لاحداث هذا التغيير في الاستهلاك المحلي نتائج عكسية كما ان البدلين الآخرين لنفاذ الاحتياطي او زيادة الديون ليسا عناصر استقرار ايضا . ويوصي صندوق القرن العشرين للمهمات الخاصة باللجوء الى القروض بين الحكومات عن طريق المنظمات الدولية كأفضل اختيار (١٨) لانه يتيح لاعضاء منظمة التعاون والائماء الاقتصادية الاقوى اقتصاديا فرصة افضل للتحكم بسعر الفائدة ومواجهة الاخطار المحتملة اذا قدم القرض عن طريق صندوق النقد الدولي مثلا . وقد احرزت اليابان بعض النجاح في هذا المضمار ، واذا ما صحت تنبؤات مورجان جارانتى بخصوص الفوائض النفطية ، فان من الممكن ان تكون البلدان ذات القدرة الكبيرة لجذب تجارة الصادرات افضل حالا من تلك البلدان التي تجذب استثمارات رؤوس الاموال . ومع ذلك لا زال هناك عدد غير قليل من البلدان التي لا تقع ضمن أي من هذه الفئات والتي تواجه مشاكل اعادة التدوير الثانوية والسبب في ذكرها هنا يكمن في ان فرص الحصول في المستقبل على قروض او استثمارات الاوبك هناك ستزداد ما لم تساعد الوكالات والمنظمات الدولية والاعضاء المؤسسون في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عملية تسوية المشاكل .

الخبرة .

لقد قطع مدراء الاوبك شوطا طويلا في زيادة خبرتهم وقدراتهم في المجال المصرفي الاستثماري وفي بناء اطر الانتقال والتحرك باستقلالية تامة في الاسواق المصرفية والاستثمارية فايران والمملكة العربية السعودية مهتمتان بتحويل رؤوس اموالهم الى مراكز مالية رئيسية ، واستطاعت المؤسسة النقدية في المملكة العربية السعودية الحد من نقص الخبرة لديها عن طريق بناء شبكة وثيقة من الاتصالات مع المراكز المصرفية في سويسرا وبريطانيا ونيويورك حتى ان بعض مستشاري هذه المراكز انضم الى المؤسسة النقدية السعودية بصورة دائمة لتقديم المساعدات ليس فقط في الامور المالية في الخارج بل المحلية ايضا . ويتوقع ان ترحب المؤسسة السعودية بمختلف انواع القروض بما في ذلك تقديم القروض للمشاريع ذات المدى الطويل للمدنيين من فئات الدرجة الاولى .

كما تم الدخول في ميدان ايداعات القطاع الخاص (المكون من القروض والمشاركة في الاسهم الخ التي تسيير من خلال مؤسسة مالية) عن طريق تكوين

اتحادات مالية بالتعاون مع المراكز المصرفية الأوروبية كاتحاد البنوك العربية والفرنسية والبنك العربي الفرنسي للاستثمار الدولي تحت اشراف شركة الاستثمار الكويتية والبنك العربي الاوروبي المكون من ١٦ مؤسسة مالية عربية و ٧ بنوك اوروبية ومقره الرئيسي في لوكسمبورج والشركة العربية الدولية للاستثمارات ومقرها ايضا في لوكسمبورج . (١٩)

وشهد النصف الاول من عام ١٩٧٥ عددا كبيرا من هذه التوظيفات الخاصة تعود الى الشرق الاوسط وخصوصا بالعملات الاخرى غير الدولار (المارك الالماني بوجه خاص) . وعلى سبيل المثال قامت الشركة الكويتية للاستثمارات والمقاولات والتجارة الخارجية بتخصيص القروض والاصدارات العامة المبينة بالدنانير الكويتية . كما استخدم اتحاد البنوك العربية والفرنسية اربعة قروض كونسورتيوم بلغ مجموعها ٨٥٠ مليون دولار لخدمة المدينين العرب ، حيث تلقوا دعما اساسيا من المؤسسات المالية العربية بناء على تكوين مجموعات القروض . وبالنسبة لبعض هذه المؤسسات العربية فقد كانت مشاركتها بمثابة العملية الاولى للدخول في سوق الاقتراض الأوروبية للمدى المتوسط . (٢٠)

اما الانتقال الثاني الهام لاموال الاوبك خلال عام ١٩٧٥ فقد كان على صورة توظيف الاموال على المدى الطويل . ونسب التفضيل السابق لاستثمار الاصول المالية القصير الاجل الى قوى السوق المساندة لها غير ان ظهور الاضطراب والوضع المتقلقل في سوق الاستثمار القصير الاجل وانخفاض معدل الودائع للمدى القصير وبروز سوق الاقتراض الاوروبي على المدى المتوسط وكذلك الاوراق المالية الأوروبية المعنية بحقوق السحب الخاصة وازدياد ادراك مدراء الاوبك بأن انتشار المخاطر والمكاسب يضيف المزيد من الحماية لعوائد النفط ، كل ذلك ادى الى حدوث تغيير في سوق التوظيف المالية . ومن بين عوامل الجذب الاخرى للسوق الأوروبية بوجه خاص وجود الهيكل لاسعار الفائدة الثابتة ورجحان كفة المدينين الكبار من البلدان الصناعية (وبعض هؤلاء سيظلوا يشكلون المجموعة الكبرى التي تستلف من السوق القصيرة الاجل مثل ال ا ي . بى . ام ، وكذلك توفر الإصدارات بالعملات القوية كالمارك الالماني والفرنك السويسري .

وتشير الارقام التي نشرت الى ان اصدار الاوراق المالية الدولية لمدة نصف العام بلغت حوالي ١٠٢ بليون دولار بالمقارنة مع ٣٤ بليون عام ١٩٧٤ ، وازداد الاقتراض المصرفي الدولي المتوسط المدى من ٢٩ بليون دولار في الربع الثاني من عام ٧٥ الى ٤٩ بليون في الربع الثالث من نفس العام وهذا يعكس زيادة تدفق فوائض النفط المالية .

ان هذا الاتجاه الجديد نحو توظيف الاموال على استحقاقات لامد اطول يعتبر مؤشرا لحدوث تغييرات تنظيمية في الهياكل المالية في العالم العربي . فقد

تم انشاء عدد متزايد من بنوك الاستثمار وكذلك بعض صناديق التنمية الاقتصادية وبفضل اعادة تقوية موارد هذه المؤسسات بشكل ثابت فانها تسعى دوما لتقوية نشاطها المصرفية الدولية . (٢١)

وعلاوة على ذلك ، زاد مستثمرو الاوبك بشكل هائل من نشاطهم في شراء الاسهم كنشاط ثالث متزايد في ميدان استثمار الاوراق المالية لعام ١٩٧٥ . واكتسح جزء كبير من هذا النشاط سوق الاسهم في الولايات المتحدة بالرغم من نقص الضمانات الحكومية هناك فيما يتعلق بنواياها التنظيمية المستقبلية . ومن الممكن ان يكون المستثمرون قد شعروا بأنه نظرا لخمود الموجة الاولى لرد الفعل العام المعاكس فقد يكون بمقدورهم الدخول الى السوق دون ان يلاحظهم احد . ومن الممكن ايضا ان تكون ظروف السوق مناسبة جدا من ان تفلت تلك الفرصة . فقد كان الدولار يزداد قوة وبدأ الاقتصاد يعود الى حالته الطبيعية واسعار الاسهم كانت منخفضة . وعلى الرغم من الحقيقة الشائعة في سوق الاوراق المالية بنيويورك بان المستثمرين الاجانب عادة ما يشترون بأسعار مرتفعة ويبيعون بأسعار منخفضة فان هذا الوضع لم يتحقق في النصف الاول من عام ١٩٧٥ حين كان معدل تداول اسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة نيويورك حسب نشرة داوجونز فقط ٦٣٢.٠٤ ولكن بعد طرح وشراء اسهم عادية لشركات صناعية في الولايات المتحدة من قبل المستثمرين الاجانب بمبلغ ١٩ بليون دولار ارتفع معدل داوجونز الى ٨٧٨.٩٩ في يونيو من نفس العام .

ومن بين اجمالي الاستثمار الصافي البالغ ٢٥ بليون دولار للبعة شهور الاولى من عام ١٩٧٥ جاء ثلث هذا المبلغ (٧٩٨ مليون دولار) من مصري البترول في الشرق الاوسط . واذا ما قارنا ذلك المستوى الجديد من الاستثمار بمستواهم السابق لعام ١٩٧٤ فان ذلك يشكل الى حد بعيد اكبر زيادة من بين المستثمرين الاجانب . وعلاوة على ذلك وبينما كان مدراء الاستثمار في الاوبك يعتمدون بصورة اساسية على مدراء الاستثمار البريطانيين والسويسريين في مجال توظيف الاسهم من سندات واوراق مالية ، بدا هؤلاء يدخلون مباشرة ودون مساعدة من احد ويبطء الى هذا السوق ايضا .

لذا يبدو من الواضح ان مدراء الاستثمار في الاوبك قد انتقلوا بالتدريج وبنجاح تام الى اسواق المصارف والمال والاستثمار الدولية اولا بصفتهم مالكين لرؤوس الاموال ثم رجال مصارف ومقرضين (وقد كانوا يكتسبون المهارات القانونية الضرورية) واخيرا كمدراء استثمار الاوراق المالية وفي كل مرحلة من مراحل التطور في مؤسساتهم المالية وخبراتهم المصرفية كانوا يتصرفون بطريقة اقتصادية ويحافظون على اكبر مستوى ممكن من الحد الاعلى لعوائدهم النفطية . ومن الملاحظ ايضا بان ميدان الاستثمار الخارجي في مجالات

بناء المؤسسات المالية والادارة المالية يتداخل مع التنمية الاقليمية مثل مجال الاتفاقيات الثنائية او اتفاقيات الكونسورتيوم مع البلدان المختلفة .

التنمية المحلية والاقليمية والدوافع

من الضروري ايضا القيام بدراسة موجزة للتقدم الذي تم احرازه في مجال التنمية المحلية فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بالبلدان المنتجة للنفط لان لذلك ايضا نتائج على التنمية الاقليمية وبالتالي على الدوافع .

التنمية المحلية :

ان اعتماد اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط على القطاع النفطي ، مع الادراك بأن موارد النفط في المنطقة ستنفذ في النهاية ، قد هيا للتنمية الاقتصادية المحلية الاكثر تنوعا القدرة على انتاج اموالها للاستثمار وجعل منها الهدف الاول . وبوجه عام يبدو ان الانظمة الحالية ملتزمة بهذه التنمية بالسرعة الممكنة من اجل تجنب اي اضطراب اجتماعي او سياسي . وكذلك ايضا من اجل الحصول على افضل سعر لنفطهم لتعرضهم لخاوف مزدوجة من انخفاض الطلب على نفطهم والذي انذر به ارتفاع الاسعار وايجاد البديل الممكن لمصادر الطاقة .

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية فان اعضاء الاوبك سيلتزمون بالتنمية عن طريق التوسع في الصناعة وتكويناتها الاساسية والتحديث الزراعي . وفي الوقت الذي افترضت فيه نظرية التنمية التقليدية بأن نقص رأس المال هو العامل الرئيسي في اعاقلة التنمية الاقتصادية فان القدرة الاقتصادية قد برزت كعامل رئيسي في تشكيل امكانيات حركة التنمية في بعض البلدان المصدرة للنفط . ويختلف اعضاء الاوبك بصورة كبيرة بالنسبة لحاجاتهم الا انهم ينقسمون بوجه عام الى فئتين : الفئة الاولى المنتجون ذوو الامتلاك القصير والطموحات القديمة والاهداف السريعة (٢٢) والذين يمتازون بتعداد سكاني كبير قادر على امتصاص العوائد بسرعة في مطالبهم الانمائية ليصبحوا من المراكز الصناعية مثل اندونيسيا ونيجيريا وايران والجزائر وفنزويلا والفئة الثانية فئة المنتجين من ذوي الافاق البعيدة والتعداد السكاني الضئيل والتكوين الاساسي والامكانيات الانمائية البسيطة مثل المملكة العربية السعودية وليبيا . وبحث الدراسات التي اجريت على العديد من البلدان المكونات الخاصة للقيود التي تعيق القدرة الاقتصادية . فالمملكة العربية السعودية مثلا تعاقبت مع البنك الدولي لاجراء دراسة لمشاكل اليد العاملة لديها وصيغة خطة شاملة لتنمية ثرواتها البشرية . ومن ناحية اخرى فان محدودية اليد العاملة وبوجه خاص النقص في المهارات والتعليم ادى الى اعاقلة التقدم نحو التحديث وقد تؤدي الى تحديد مقدار استيعاب الواردات .

والمشكلة الاخرى المتعلقة بالتنمية المحلية تتعلق بالتقنية ، والبلدان الفقيرة

حاليا تستفيد من الاقتصاديات ذات المقاييس لانها تتيح لها الوصول الى المخزون الهائل من التقنية الغربية . ولسوء الحظ فان «العائق الكبير لاستخدام تلك التقنية يكمن في عدم مناسبتها للظروف الاقتصادية او الجغرافية في معظم البلدان الفقيرة » . (٢٣) ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة للمرافق التعليمية كما ان نموذج المؤسسات الغربية سيكون في النهاية مسئولا عن توجيه التخطيط الانمائي .

ومن اجل القاء بعض الضوء على نواح معينة من التنمية المحلية فيما يتعلق بالتنمية الاقليمية فقد يكون من المناسب دراسة الخبرات الريادية للكويت التي اكسبها تاريخها الطويل في الفوائض النفطية لقب « المستثنى من القاعدة » ومن الممكن وصفها ايضا بأنها « سابقة لزمناها » . ويعتبر القطاع الخاص في الكويت نسبيا من اكبر القطاعات في الشرق الاوسط ، حيث تتحكم القرارات الحكومية بصورة مباشرة بحوالي ٥٠٪ فقط من مجموع الاصول وحازت الكويت ايضا على اكبر فرصة لبناء الهيكل الاساسي المحلي الا انه يبدو ، بالرغم من التنبؤات حول زيادة معدلات الامتصاص لدى الاوبك ، أن الكويت قد وصلت الى مستوى التشبع في فرص الاستثمار المحلية وانه في النصف الاول من عام ١٩٧٥ حدث انخفاض في نسبة العوائد النفطية المستثمرة محليا بينما زادت نسبة الاستثمار الخارجي من ٣٧٪ - ٤٥٪ على مدار العام السابق . واصبحت الكويت من اكثر البلدان فعالية في منظمة الاوبك من حيث الاستثمار الخارجي المباشر (حدد هذا الاستثمار على اساس الاستثمار في المناطق الخارجية والاقليمية) وبالرغم من رد الفعل القوي الذي لاقته لدى بلدان التعاون والتنمية الاقتصادية فان اظهار فعالية الخبرات الكويتية في هذه التجربة وفي التجارب الاستثمارية الاخرى سيكون لها في النهاية تأثير على مناخ استثمار الاوبك المدروس ذي المستقبل القريب نسبيا .

وعلى اية حال فان من الممكن ان يشتمل نشاط القطاع الخاص على انواع تحويلات الاصول كما ان اعتبارات العملة العربية المبينة بالاصدار قد تكون مضللة . وقد تم توثيق المضاربة في سوق العقارات والاسهم ومن بين مبلغ ٢٥-٣ بليون دولار التي تساوي الاصول الخارجية التي تمتلكها الكويت فان جزءا قليلا منها نسبيا في صورة اسهم ومن المحتمل ان يكون جزء كبيرا منها على صورة اوراق مالية خارجية وودائع مصرفية اوروبية بينما الغالبية منها على صورة استثمارات مباشرة في العالم العربي والاسلامي واكبر مثال بارز على ذلك تدفق الاموال الكويتية لشراء العقارات في بيروت (٢٤) ومن وجهة نظر مدراء استثمار الاوراق المالية فان هذه المضاربة التي تؤدي الى رفع اسعار الاراضي واسعار الاصدارات تزيد من نسبة الفائدة باعلى حد الا انه من وجهة نظر التنمية الاقليمية فانها ضارة وغير مرغوبة لانها تزيد

من تكاليف المشاريع الاولى التي تزيد من القدرة الانتاجية . لذا فان — من الضروري الفصل بحذر بين عمليات هذه الشركات الاستثمارية وبين عمليات صناديق التنمية العربية والمؤسسات المالية التابعة للابوك وان يكون النقاش حول تأثيراتها على التنمية الاقليمية مقصورا على الحالات التي يكون فيها استثمارا حقيقيا كما هو محدد حسب الشروط الاقتصادية (التي تزيد من الطاقة الانتاجية) .

التنمية الاقليمية .

بلغت نسبة ما يدخل الى ليبيا والدول الخليجية والمملكة العربية السعودية من عوائد النفط حوالي ٨٠٪ وهذه الدول مجتمعة تشكل نسبة ١٠٪ فقط من تعداد السكان في العالم العربي . وهذه الدول ملتزمة باقراض جيرانها لان هنالك مصالح نحو التزام اقوى بالتنمية الاقليمية عن طريق التكامل الخارجي للاعداد السكانية المتفرقة . فعلى سبيل المثال يبلغ تعداد السكان في مصر حوالي ٣٨ مليون نسمة ويوجد عدد كبير منهم من الموظفين المدربين . وهنالك طبقة التجار التقليدية وقطاع المصارف والاوراق المالية وبرغم ذلك فان على مصر ان تسعى لتحقيق الاعتراف بطاقتها الاقتصادية .

وهذا بالتالي يشكل السبب الاول للمشاركة في التنمية الاقليمية . ولعل كل تكوين الهيكل الاساسي والتنمية في العالم لا يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتي لانيون من السكان المتفرقين او حتى لئمة الف من السكان . فبعض مشاريع النطاق الواسع لن تكون ذات جدوى اقتصادية كما ان على هذه البلدان ان تعتمد على ميزة افضلية ظروفها اذا ما قورنت ببقية دول العالم — ان تتجر باشيء لا تقدر على صنعها بكفاءة . بفرض زيادة رخائهما . ومن هذا المنطلق يتكون هنالك حاجة ماسة للمزيد من الجيران الاثرياء والاكثر تطورا وانتاجا . ولعل — من المناسب ان نتساءل بماذا سيتاجر اقتصاد البلد الصحراوي الذي يتميز بندرة الموارد في حال نفاذ المصدر الاساسي وهو النفط وعدم تحويل موارده المخزونة الى اشكال اخرى من الثروة الحقيقية ؟ — اولا وقبل كل شيء ان ما يمكن ان يقدمه مثل هذا الاقتصاد هو الخبرة المصرفية الجيدة التي اكتسبها حديثا وما يرافق ذلك من موارد اي الوساطة المالية .

ان الاتفاق في منطقة التنمية الاقليمية هذه قد يشتمل على عقد اتفاقات ثنائية بين الحكومات او ان يتم تسييره عن طريق المشاريع البنكية المشتركة مع دور المصارف الاوروبية او عن طريق المنظمات المالية الدولية مثل بنك الانماء والاعمار الدولي او صناديق النقد الدولية او احدى صناديق المساعدات المالية

التي باشرت اعمالها مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق ابو ظبي للتنمية والبنك الاسلامي للتنمية والعديد من المؤسسات المالبة الاخرى او قد يشتمل هذا الانفاق على مشاركة هذه . كما ان من الممكن ايضا تقديم مساعدات لغير هدف الانفاق مثل الصندوق الكويتي الذي يدرس مشكلة مدى استحقاق المدينين العرب للحصول على القروض من اجل تمويل رؤوس اموالهم . وقد اقترحت هيئة ضمان الاستثمار العربي الدولي خطة لضمان القروض ضد التخلف في الوفاء او التأمين لذا فانها تيسر للمدين الذي يعتبر اقراضه مجازفة — سواء كان القرض صغيرا او كبيرا — سهولة الوصول الى رأس المال (وهذا على العكس من المقاييس المصرفية ضد المجازفة حيث لا يتلقى المقرض الاكثر حاجة مثل هذه المساعدة) .

واكثرية المساعدات التي تقدم لمشاريع التنمية الاقليمية تخصص لتشجيع الصناعة والهيكل الاساسية كما ان مثل هذه البرامج وضعت البلدان المصدرة للبترول في المرتبة الاولى في قائمة المساعدات الخارجية . وفي الواقع فان الكويت والمملكة العربية السعودية تقدمان عشرة الى خمسة عشر اضعاف ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات خارجية (كنسبة مئوية من مجمل الانتاج القومي) . فقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة حاليا حوالي ٤٥.٠٪ من مجمل انتاجها القومي بينما قدمت الكويت ٧ - ٨.٠٪ .

وبفضل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي يتمتع بحق اقراض ضعف مبلغ رأس المال الملتزم به رسميا سيكون للكويت القدرة على تقديم ما مقداره ١٠ بليون دولار في صورة مساعدات وتعتبر المملكة العربية السعودية من اكبر الدول التي تقدم مساعدات خارجية في العالم بمعدل انفاق فعلي يزيد عن ثلاثة بلايين في انعام . هذا بالمقارنة مع اجمالي ٩٤ بليون دولار التي قدمتها بلدان العالم الصناعي الغربي واليابان في صورة مساعدات انمائية رسمية وذلك في عام ١٩٧٤ .

ومن الجدير بالذكر ايضا ان نفس الخبرات المصرفية والاستثمارية والمالية الدولية التي ازدادت ونمت الى جانب الاستثمار الخارجي قد فتحت السبل العديدة امام تدفق المساعدات الاقليمية اليها . فعلى سبيل المثال فان الاشتراك في المنظمات الدولية يحمل تأثير القانون الدولي وصيغة الاستحقاق العالمي للحصول على القروض كما ان تسهيلات الاوراق المالية للبنك الدولي للاعمار والانماء يمكنها ان تساعد البلدان العربية المجاورة او البلدان الاخرى الاقل نموا التي تعاني من مصاعب في دفع قوائم النفط المستحقة عليها . ومن

ناحية اخرى ادرك اخصائيو التمويل في البلدان المنتجة للنفط ما يلي :

ان العمل من خلال الهيئات الدولية يحمل بعض الصعوبات والعقبات والسبب الاول لذلك هو ارتفاع سعر الفائدة التي يفرضها البنك الدولي للاعمار والانماء على المدينين اعتبارا من اغسطس ١٩٧٤ حيث بلغت ٨٪ ، بينما يحدد الصندوق الكويتي سعر الفائدة وشروط التمويل حسب طاقة المدين وتتراوح النسبة المفروضة بين ١/٤ ٪ الى ٤٪ على فترات زمنية تتراوح بين ١٥ - ٥٠ عاما . اما السبب الاخر فهو ان بالامكان تنظيم القروض الثنائية بصورة سريعة فني الكويت مثلا يمكن الحصول على القرض بعد تقديم الطلب بحوالي اربعة اشهر . (٢٥)

كما ان من الممكن تكييف القرض لزيادة طاقة تصدير المدين لنوع من البضائع قد تجد احدى بلدان الاوبك الرغبة في شرائه ، وذلك كما حدث في صفقة النفط بين الهند وايران التي اتاحت للهند فرصة اقتراض مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لشراء معدات خاصة بالمناجم مع اعطاء ايران الخيار في الحصول على دفعة جزئية على صورة خامات المعادن او الالمنيوم وذلك بعد خمس سنوات بعد اتمام المشروع وهذا النوع الثلاثي من المشاريع المشتركة الذي يتكون من استخدام فوائض رأس المال العربية المستثمرة في احدى البلدان النامية التي تعاني ايضا من صعوبات تتعلق بالقوائم النفطية لمستحقة عليها ، واستخدام التقنية الغربية ، قد صمم لتعزيز القدرة المتزايدة لنوع من السلع التي ستقوم المنطقة العربية باستيرادها .

وهناك امثلة عن مشاريع استثمارية حقيقية تقوم بها شركات الاستثمار وتشتمل هذه المشاريع على انتقال التقنية واستيعاب السلع المستوردة . فعلى سبيل المثال ارادت مجموعة يوسف الغانم للتجارة ان تبني منشآت منخفضة الارتفاع في الشرق الاوسط باستخدام نظم المباني المعدنية الجاهزة لكن الشركة الدولية الام كانت تصر على عامل بيع التقنية . وحل الامر بأن قامت المجموعة التجارية بشراء الشركة الام في تكساس واستخدمت وسائل التقنية التي رأت انها مناسبة لزيادة طاقة استيعاب السلع التي تحتاجها المنطقة . (٢٦)

هذه النشاطات تبين ان البنوك تشكل قطاعا رائدا قادرا على التحكم بنوعية التقنية المستخدمة وزيادة طاقة الاستيعاب في الاقليم لسلع ستحتاجها البلدان المنتجة للنفط للتجار بها . لذا تعتبر زيادة طاقة استيعاب السلع التي سيقوم البلد المصدر للنفط بتصديرها دافعا ثانيا للمشاركة في التنمية الاقليمية .

ومنذ عام ١٩٧٤ اقترح تشكيل نوع اخر من صناديق التنمية وهو صندوق النقد العربي الذي سيعمل كحلقة وصل بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وستشكل قاعدة احتياطي الصندوق بموجب حقوق السحب الخاصة وتوزع

حسب الأهمية والثقل طبقا لقوة ميزان المدفوعات للبلد العضو ، إضافة الى ذلك فقد اقترح ان لا يقتصر عمل صندوق النقد العربي على اقراض الفوائض النفطية على ان يسعى لجذب الودائع العربية واسواق رأس المال اي تلك التي ستؤدي الى تشجيع المزيد من شروط الاتجار الايجابية وذلك عن طريق زيادة التكامل النقدي في المنطقة ، لدرجة ان المحللين العرب سيعترفون بان خلفية هذا المشروع سياسية بحتة وحتى هذه النقطة فاننا سنضطر للاستمرار فيها قليلا .

لقد بذلت البلدان العربية ذات الفوائض المالية جهودا متزايدة نحو توجيه جزءا من مواردها الاساسية الى البلدان العربية الفقيرة . وظهرت هذه الجهود بصورة اساسية على شكل تبرعات رسمية — وذلك منذ اتفاقية الخرطوم لعام ١٩٦٧ — تدفع الى البلدان التي عانت من خسائر كبيرة في ايراداتها من العملة الصعبة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ . ثالثا واخيرا يمكن القول ان الدول العربية المنتجة للنفط تقدم المساعدات الخارجية لتقوية الجبهة الاقليمية في مواجهة التهديدات الخارجية والازمات ولضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي .

الموجز والخاتمة :

١ — من الواضح في التحليل السابق ان مستثمر الدولار النفطي قد تصرف على المدى القصير على اساس انه « رجل اقتصادي » يسعى للبقاء على القيمة الحقيقية لامواله وزيادة الفوائد الى الحد الاكبر قدر الامكان . ولكن على المدى الطويل ازدادت مشكلة الاستثمار لدى الاوبك بسبب المسؤولية المالية الهائلة الملقاة على عاتق مدراء المحافظ المالية وبسبب المشاكل التنظيمية بين كل من سوق الدولار الاوروبية والمؤسسات المالية الدولية .

لذا فان من المهم تقديم اسباب خلفية استخدام فوائض الاموال البترولية في التنمية الاقليمية من اجل موافاة المعايير التالية :

١ — زيادة المهمة الموضوعية الشاملة التي يمكن تحديدها حالما يتم تحديد الاهداف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وذلك على المدى القصير والطويل .

ب — التقليل الى الحد الادنى من المخاطر على الاموال المالية الموجودة في البلدان الاجنبية (خطر التخلف او المصادرة والخسائر الناجمة عن تحويل العملة وتدهور القيم الحقيقية للعملات بسبب التضخم وسلبات القوانين واللوائح) .

ج - زيادة نسبة التغير الاجتماعي والاقتصادي حتى تتم زيادة الطاقة
الامتصاصية للبلدان المصدرة للبترول التي تتميز بقلّة عدد السكان وتفرقهم .
د - الاستقرار النسبي (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي) .

٢ - ما لم يتم تسخير فوائض الاموال النفطية الموجودة في البلدان
العربية المصدرة للبترول ذات الاعداد السكانية المتناثرة - لخدمة التنمية
الاقليمية ، فان هذه البلدان ستواجه نشاطات تجارية تتميز بحد ربح عال جدا
دون زيادة حقيقية في قدرتها الانتاجية الفعلية . وهذا الامر بالطبع يؤدي الى
حدوث حالة غير صحية من المضاربة وارتفاع نسبة التضخم الذي قد يكون
ضارا على التنمية الاقليمية او القومية وذلك لارتفاع التكاليف المبدئية للمشاريع
الاقتصادية بشكل غير معقول .

٣ - بالرغم من ان مصر تعتبر من اضعف البلدان العربية من ناحية
التعداد السكاني وبالرغم من توفر عدد كبير من الموظفين المدربين لديها ووجود
طبقة تجار تقليدية ومؤسسات قديمة في مجالات المصارف والاوراق المالية
والتعليم فإنه يتعين عليها ان تسعى لتحقيق طاقتها الاقتصادية المعترف بها . لذا
فان هنالك بالطبع مميزات هامة من ناحية الالتزام القوي بالتنمية الاقليمية
نظرا لان العوامل الخارجية المتهمة التي تقدمها مصر نجىء لصالح مصر
ولصالح البلدان العربية الاخرى المصدرة للنفط ذات العدد السكاني الضئيل
والتكوين الاساسي والتنمية كلاهما لا يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتي للبلدان
من السكان او حتى لبعض مئات من الالاف من السكان . وبعض المشاريع ذات
النطاق الواسع لن تكون ذات جدوى اقتصادية ما لم يتم تطويرها ضمن سياق
اقليمي .

٤ - ومن الممكن ان تتحقق المصلحة المتبادلة مباشرة عن طريق
الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الجوانب . ومثال ذلك القرض الايراني بمبلغ ٣٠٠
مليون دولار والذي قدم الى الهند لشراء معدات خاصة بالمناجم مع اعطاء
ايران الخيار في الحصول على دفعة تسديد جزئية على صورة خامات المعادن
او الالومنيوم وذلك بعد خمس سنوات من اتمام المشروع . ونفس المثال ينطبق
على تمويل مشاريع التنمية الزراعية للسودان .

٥ - حيثما امكن تطبيق الميزة النسبية فان من الممكن ان تكون بعض
الصناعات البديلة عن الواردات ذات فائدة اقتصادية فقط ضمن سياق التنمية
الاقليمية .

٦ - يمكن ان نلاحظ بكل سهولة من نموذج النمو الذي قدمه ارثرلويس
ان هنالك مميزات اقتصادية عديدة للمنطقة العربية بأكملها اذا ما تم اكمال المدد

غير المحدود من القوى البشرية في مصر برأس المال الكافي .

٧ — ان تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الاقليمية وبوجه خاص في مصر ، قد يعتبر امرا ضروريا لكنه ليس شرطا كافيا لتحقيق الاستقرار النسبي وذلك لان نقص هذا التمويل وبوجه خاص في مصر ، سيكون له نتائج حاسمة على البلدان العربية الاخرى بما في ذلك بالطبع البلدان العربية المصدرة للنفط ذات الاعداد السكانية الضئيلة والمتناثرة .

٨ — وضمن اطار المعايير السابقة فان من الممكن تحقيق نسبة عالية مأمونة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية مقابل فوائض الاموال البترولية العربية على المدى الطويل وذلك فقط عن طريق تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية .

واذا كانت هذه هي المسألة فان على البلدان العربية المصدرة للبترول ان تسرع لمساعدة ومساندة مشاريع الهياكل الاساسية وبوجه خاص تلك التي اصبحت مستهلكة او استنزفت في مصر وسوريا وذلك بكل بساطة لان التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية قد لا تكون ذات جدوى او قد لا تكون اقتصادية — للاستفادة من اقتصاديات ذات المقاييس — مالم يكن الهيكل الاساسي لمصر كافيا ومناسبا .

17— Parsky. OP. CIT. p. 6.

18— Task Force. OP. CIT. p. 25.

19— Ibrahim M. Oweiss. "Petro-Money : Problems and Prospects". MIDDLE EAST INTERNATIONAL. June 1974. Op. 13.

20— Abushadi. OP. CIT. p. 21.

21— IBID. p. 18.

22— Monroe, Elizabeth and Mabro, Robert. OIL PRODUCERS AND CONSUMERS : CONFLICT OF COOPERATION. The Center of Mediterranean Universities Field Staff, 1974. p. 9.

23— Gill, Richard T. ECONOMICS. Goodyear Publishing Co., California : 1973. p. 791.

24— Escarra, Dominique. "Investment by the Kuwaiti Private Sector". EUROMONEY. March 1976. pp. 38-39.

25— Monroe and Mabro. OP. CIT. p. 36.

26— Escarra. OP. CIT. p. 39.

FOOTNOTES

- 1 — Ibrahim M. Oweiss. PRICING OF OIL IN WORLD TRADE WITH SPECIAL REFERENCE TO THE PRICING OF MIDDLE EASTERN OIL. NAAA, Washington : December, 1974.
- 2 — IBID. p. 4.
- 3 — Office of Developing Nations. OPEC CURRENT ACCOUNT TRENDS IN 1975 AND 1975. U.S.A. : Department of the Treasury Special Reports, July 6, 1976. Table II, p. 2.
- 4 — Philip. D. Bradley. "Hostage Capital : A long Term Look at Petrodollars". NATIONAL REVIEW. May 23, 1975.
- 5 — Rolfe, S.E. and Burtle, J. L. THE GREAT WHEEL, THE WORLD MONETARY SYSTEM, A REINTERPRETATION. McGraw-Hill Book Co., : 1973, p. 148.
- 6 — MIDDLE EAST ECONOMIC SURVEY. December 27, 1974.
— Morgan Guaranty Trust Company of New York. WORLD FINANCIAL MARKETS. January 21, 1975. p. 2.
- 8 — Harrison, Stephen. "Eurodollar Banks and the Recycling Dilemma". EUROMONEY. January, 1975. p. 28.
- 9 — Cates, William C. "Fact and Fantasy about Petrodollars". WALL STREET JOURNAL. October 10, 1974. p. 2.
- 10 — "Report of the Twentieth Century Fund Task Force on International Oil Crisis". PAYING FOR ENERGY. McGraw Hill Book Company, 1975. p. 21.
- 11 — Brainard, Lawrence J. "Oil Dollar Inflows May Recover". Euro-money. April 1975. p. 90.
- 12 — IBID.
- 13 — Abushadi, M. M. "Arab Surplsses Move Into Eurocredits and Bonds". EUROMONEY. November 1975. p. 39.
- 14 — Chenery, Hollis B. "Restructuring the World Econcmly". FOREIGN AFFAIRS. January 1975. p. 16.
- 15 — Parsky, Gerald L. "Statement Before the Senate Subscmmittee on Multinational Corporations". DEPARTMENT OF TREASURY NEWS. WS-259, and Bennett, Jack F. "Statement before the Senate Subcommittee on Foreign Cmmerce and Tourism". DEPARTMENT OF THE TREASURY NEWS. WS-293.
- 16 — Task Force. OP. CIT. p. 19.